



## الإنفاق الحكومي التحفيزي وتأثيره على المؤسسات الناشئة في الجزائر: الطريق نحو الاستدامة *Government Stimulus Spending and its Impact on Startups in Algeria: The Path to Sustainability*

بومدين حسين

غالم محمد \*

مخبر إدارة المنظمات والافراد،

مخبر إدارة المنظمات والافراد،

جامعة تلمسان، الجزائر

جامعة تلمسان، الجزائر

douaa55@yahoo.fr

mohamed.ghalem@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/04/12

تاريخ الإرسال: 2025/02/06

### ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، في ظل التحفيزات الجبائية والدعم الحكومي، حيث تواجه هذه المؤسسات تحديات أهمها التمويل ونقص المهارات الامر الذي يعيق نموها، مما استدعى تدخل الدولة. تهدف الدراسة إلى تحليل أهمية التحفيزات وتقييم فعاليتها، مع تقديم توصيات لتعزيز دور المؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة. تكمن أهميتها في تعريف أصحاب المؤسسات بالتحفيزات المتاحة، وإبراز دورها في النمو الاقتصادي، ومساعدة المختصين في الفهم الأفضل للقطاع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع البيانات من الأدبيات وتحليل البيانات الإحصائية. وأظهرت النتائج أن التحفيزات الجبائية والدعم الحكومي يساهمان في زيادة عدد المؤسسات الناشئة، وخلق فرص العمل، ورفع القيمة المضافة، وزيادة الابتكار وتحسين بيئة الأعمال. ان المؤسسات الناشئة تُمارس دورًا محوريًا في التنمية المستدامة، غير أن تلك التحفيزات تواجه عدة تحديات كالبيروقراطية ونقص المعلومات، لذا توصي الدراسة بتبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق الدعم.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الناشئة ، تحفيزات الجبائية ، دعم الحكومي ، تنمية اقتصادية ، تنمية المستدامة .

### Abstract :

This study examines the role of startups in Algeria's economic development, in light of tax incentives and government support. These institutions face challenges, primarily financing and skill shortages, which hinder their growth, necessitating state intervention.

The study aims to analyze the importance of incentives and evaluate their effectiveness, while providing recommendations to enhance the role of startups in sustainable development. Its significance lies in informing business owners about available incentives, highlighting their role in economic growth, and helping specialists better understand the sector. The study employed a descriptive analytical methodology, collecting data from literature and analyzing statistical data. The results showed that tax incentives and government support contribute to increasing the number of startups, creating job opportunities, raising added value, increasing innovation, and improving the business environment. While startups play a pivotal role in sustainable development, these incentives face several challenges such as bureaucracy and lack of information. Therefore, the study recommends simplifying procedures and expanding support.

**Key Words:** Startups, Tax Incentives, Government Support, Economic Development, Sustainable Development.

**JEL Classification:** H81, L26, Q01

\* مرسل المقال: غالم محمد (mohamed.ghalem@univ-tlemcen.dz)



## المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة في العالم، يتزايد الوعي في المجتمعات بأهمية التكيف مع التغيرات المتلاحقة، ما يحث على إعادة تقييم المفاهيم التقليدية، واعتماد أخرى جديدة تتوافق مع متطلبات العصر الحديث، فالأفكار التي كانت مجرد نظريات في الماضي، أصبحت اليوم واقعاً ملموساً.

ومع تبلور دور المؤسسات الناشئة كمحرك رئيسي للتغيير في مسار التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل ضعف قدرة المؤسسات العمومية على تلبية احتياجات العمالة، باتت هذه المؤسسات عنصراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحريره من التبعية النفطية.

وعلى غرار دول العالم قامت الجزائر باتخاذ عدة تدابير، تمثلت في تحفيزات جبائية ودعم حكومي يسمح بالنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة، ويساعد في توفير بيئة مناسبة لإنشائها ونموها.

حيث شملت استراتيجية الدعم مبادرات رئيسية، كإنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وتشكيل لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة "، وتأسيس صندوق خاص لتمويل هذه المؤسسات، وصندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، ومنصات التمويل الجماعي، وهذا دون نسيان توجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نحو تفعيل مشاريع تخرج بعنوان مؤسسة ناشئة.

أما أشكال التحفيزات الجبائية والدعم المالي، فتتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخفيضات الضريبة، إلى جانب القروض والمنح، والتي أظهرت عدة دراسات تأثيرها الإيجابي على المؤسسات الناشئة وزيادة عددها.

وحاليا يشهد القطاع زيادة في عدد المبادرات الشبابية، والمزيد من النمو في عدد المؤسسات الناشئة، ما يلوح إلى مساهمتها المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إيجاد فرص عمل جديدة وتنويع اقتصاد البلاد، مع التركيز على قطاعات محددة، كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي.

**إشكالية الدراسة:** في ظل الجهود الجزائرية المبذولة لدعم المؤسسات الناشئة عبر مختلف اليات كالتحفيزات الجبائية

الى جانب سياسات الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، بحيث تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

**إلى أي مدى نجحت تلك الاجهزة في تمكين المؤسسات الناشئة من تجاوز التحديات التي تواجهها والمساهمة**

**بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر؟**

**منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال

مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والتحفيزات الجبائية والدعم الحكومي، كما تم تحليل البيانات الإحصائية

المتعلقة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر.



## I. ماهية المؤسسات الناشئة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري:

### 1. مفهوم المؤسسة الناشئة:

ظهر مصطلح المؤسسات الناشئة أو Start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر، ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وبالرغم من الاستخدام المبكر لهذا المصطلح، إلا أنه لم يحظى بالإجماع حول وضع تعريف محدد ودقيق له.

وحتى نستطيع وضع تعريف دقيق للمؤسسة الناشئة وجب أولا معرفة ما يميز المؤسسة الناشئة عن أي مؤسسة جديدة أخرى، حيث اقترح كل من Luger & koo ثلاثة معايير للتمييز، وذلك بهدف تحسين عملية تقييم التأثير من خلال التركيز بشكل أساسي على المؤسسات ذات الصلة وهي (بن داية، 2022 ص 14-15) :

- **الجدّة:** أي إنشاء مؤسسة جديدة لم تكن موجودة مسبقا كمنظمة؛
- **النشاط:** أي كل مؤسسة توظف عامل واحد مدفوع الأجر على الأقل خلال فترة زمنية محددة، وهو ما يستثني المؤسسات المسجلة ورقيا، والتي لا تخلق قيمة مضافة؛
- **الاستقلالية:** بمعنى ألا تكون المؤسسة الناشئة تابعة لمؤسسة موجودة، الأمر الذي يلغي توابع العلاقة بين المؤسسة الأم والفرع.

ويعرف رائد الأعمال ستيف بلانك المؤسسات الناشئة على أنها: " منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، فيجب عليها أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع، بحيث يصبح له تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري ". (قارة و حموش، 2022 ص 49).

وعرفها Graham Paul في مقاله الشهير حول النمو على أنها: " شركة صممت لتنمو بسرعة، وكوئها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا. أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر، أو أن يكون لها نوع من خطط الخروج، فالأمر الوحيد الذي يهم هو النمو ". (منهوم و خيسي، 2022 ص 70)

والمؤسسة الناشئة هي: " مؤسسة شابة وديناميكية مبنية على التكنولوجيا والابتكار، والتي يحاول مؤسسوها الاستفادة من تطوير منتج أو خدمة غير معروفة من أجل إنشاء أسواق جديدة، فالمؤسسة الناشئة هي شركة مهمتها توزيع منتج أو خدمة جديدة في ظروف المخاطر الحادة، وهي مؤسسة شكلت بغرض البحث عن نموذج ربحي قابل للتكرار والتوسع ". (بن فاضل و طافر، 2022 ص 389)

أما فيما يخص التعريف القانوني للمؤسسات الناشئة، فقد كانت أول محاولة لتعريفها في الجزائر عند صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، ففي المادة 11 من هذا المرسوم، تم وضع مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في المؤسسة، حتى تُمنح علامة مؤسسة ناشئة، فهذه الأخيرة هي عبارة عن كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري والتي



يجب ان تستوفي تلك الشروط والتي من أهمها كأن ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات، ويعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات ذات فكرة مبتكرة، كما يجب ان لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وأن يكون رأس مالها مملوكًا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين، أو صناديق استثمار معتمدة من طرف اللجنة الوطنية، أو مؤسسة أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة (زياني و هوار، 2022 ص 90). ومما سبق من تعريفات للمؤسسة الناشئة نستطيع القول أن المؤسسة الناشئة ما هي إلا نوع جديد من المؤسسات القائمة على عنصر الإبداع والابتكار لمنتج أو خدمة جديدة، أو صيغة فريدة لمنتج أو خدمة قديمين، حيث تسعى هذه المؤسسة للنمو والتوسع من خلال غزوها لأسواق جديدة واستحواذها على حصة سوقية خاصة بها.

## 2. خصائص المؤسسات الناشئة:

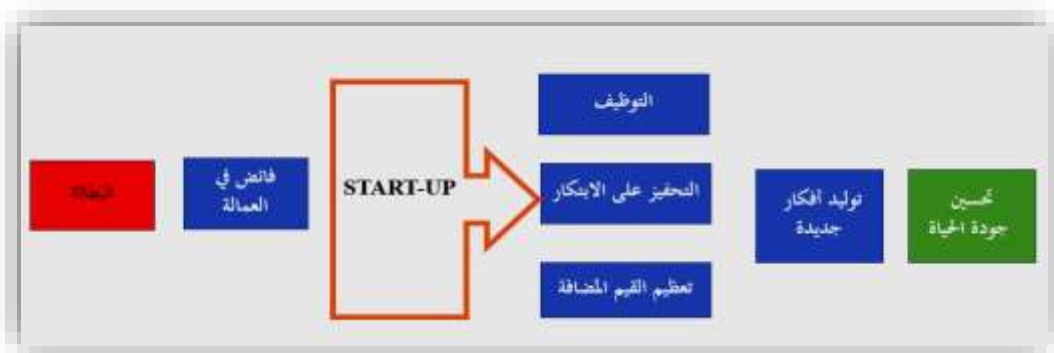
تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الأخرى بالسمات التالية:

- هي مؤسسات ابتكارية جديدة قادرة على خلق وتطوير منتجات جديدة تبعا لاحتياجات السوق التوسعية؛
- لها تكلفة إنتاج منخفضة بما يعادل 24 مرة، مقارنة مع المؤسسات الكبرى من جهة، ومع الأرباح المحصلة والتي عادة ما تكون سريعة وفجائية وكبيرة مقارنة بحجمها من جهة أخرى؛
- اتخاذ القرار فيها سريع في ظل بساطة هيكلها التنظيمي، ما يساعد على سرعة انتقال المعلومة وحل المشاكل بشكل فوري، فضلا على الاستقلالية في الإدارة والتسيير؛
- لديها مرونة وقدرة كبيرة على التأقلم مع المتغيرات المحيطة؛
- بقاؤها يعتمد بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة عن طريق الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المتطورة بهدف النمو والتقدم، وخلاف ذلك يجرها إلى الخسارة (بن داية، 2022 ص 15).

## 3. دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:

تمارس المؤسسات الناشئة دورا فاعلا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث (عبد الحميد، 2022 ص 169):

الشكل (01): دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .



من خلال الشكل (01) يتضح لنا دور المؤسسات الناشئة في التنمية من خلال ثلاث نقاط :

### 1.3. خلق فرص الشغل:

تواجه الجزائر تحديًا في التصدي للبطالة، حيث تعجز أسواق العمل التقليدية عن استيعاب طالبي العمل من الشباب. تبرز المؤسسات الناشئة كحل فعال، بخلق فرص عمل مبتكرة خاصة في التكنولوجيا والابتكار. ورغم أن مساهمتها في التوظيف الوطني محدودة، إلا أنها تساهم في احتواء فئة من الشباب. فالمؤسسات الناشئة هي حل الانجع للبطالة، حيث توظف الكثيرين في مشاريع مبتكرة تفرض عليهم بذل الجهد تحلي بالمسؤولية.

### 2.3. رفع القيمة المضافة:

تعمل المؤسسات الناشئة على تعظيم القيمة المضافة في الاقتصاد من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مما يحسن المستوى المعيشي للن ويزيد من القدرة الشرائية. وعلى الرغم من أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة، إلا أن هناك أهداف حكومية لزيادتها.

### 3.3. تشجيع الابتكار والإبداع:

تعتمد المؤسسات الناشئة على الابتكار كأداة للتنافس والنمو، وتعمل على تطوير المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال. كما تساهم هذه المؤسسات على تحفيز على الابتكار الخروج من النمطية، و تشير الإحصائيات إلى زيادة المبادرات الشبابية ونمو المؤسسات الناشئة خاصة في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة استراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته من جهة، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى، ويظهر ذلك في المستويات التالية:

- القضاء على الفقر؛ توفير الفرص والمكافآت العادلة؛ إنشاء وظائف؛ توفير الفرص للموظفين المباشرين وأولئك الذين في سلسلة التوريد (بن عياد، 2022 ص 171).

الشكل (02): ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات الناشئة حسب موقع **startup ranking**.



المصدر: <https://www.startupranking.com/countries>



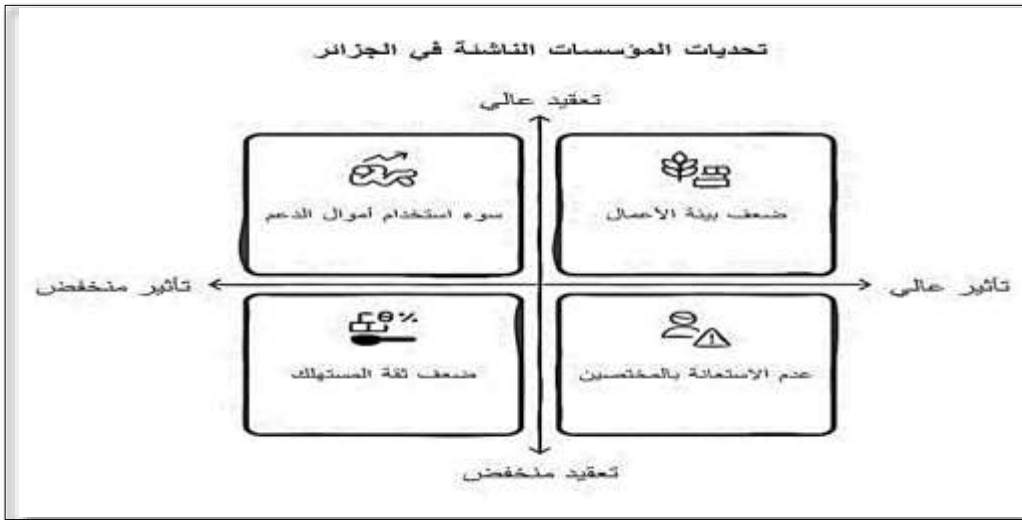
موقع "Startup Ranking" هو منصة عالمية متخصصة في تقديم بيانات وتصنيفات شاملة حول الشركات الناشئة. يعتمد الموقع على مقاييس متنوعة، مثل حركة المرور على الويب والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، لتقييم أداء الشركات الناشئة وتأثيرها، ويهدف الموقع إلى توفير دليل قيم للشركات الناشئة، المستثمرين، وأصحاب المصلحة، مما يسهل اكتشاف الشركات الناشئة الواعدة حول العالم.

برغم من أن الجزائر لا تزال في مرتبة متوسطة عالمياً بعدد 812 شركة ناشئة، إلا أنها تحتل المرتبة الثانية أفريقياً بعد نيجيريا (بفارق ضئيل يقدر بـ 5 شركات)، بعد أن كانت في الصدارة سنة 2024. يلي الجزائر كل من مصر (641 شركة) وجنوب أفريقيا (514 شركة). أما على مستوى شمال أفريقيا، فتتفوق الجزائر بشكل كبير على تونس (57 شركة) والمغرب (117 شركة). هذا التفوق الإقليمي والقاري يعكس الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر. ومع ذلك، يتطلب الوصول إلى مصاف الدول الرائدة عالمياً بذل المزيد من العمل وتذليل العقبات أمام رواد الأعمال.

#### 4. التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، تحديات متعددة تعيق نموها، كالتحديات التمويلية، والعقبات البيروقراطية، ونقص الدعم والخبرة اللازمة، بالإضافة إلى بيئة الأعمال غير المواتية. هذه التحديات تضعف قدرتها على النمو والمساهمة الفعالة في الاقتصاد ومن خلال الشكل التالي سوف نتطرق لاهم تلك التحديات.

#### الشكل (03) : مصفوفة تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر



المصدر : من اعداد الباحثان بناءً على (سباش ، 2017 ص 162-164) .

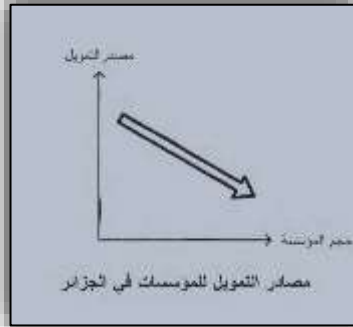
حسب الشكل (03) يتضح لنا : (سباش ، 2017 ص 162-164):



#### 1.4. ضعف بيئة الأعمال:

تشكل بيئة الأعمال الضعيفة في الجزائر تحدياً ذو تأثير عالي وتعقيد عالي على المؤسسات الناشئة، تتجسد في:

- البيروقراطية: الإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة للحصول على التراخيص اللازمة.
  - الفساد: انتشار الفساد في بعض الإدارات الحكومية، يعيق المنافسة العادلة.
  - التغييرات المتكررة في القوانين: مما يخلق حالة من عدم اليقين للمستثمرين.
  - ضعف الحوكمة: وتتحصر في صورة ضعف آليات الرقابة والمساءلة.
  - ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال: تحتل الجزائر مراتب الأخيرة في العالم من حيث هذا المؤشر، الامر الذي يشير إلى وجود بيئة أعمال غير جاذبة بالنسبة للمستثمرين الأجانب .
- الشكل (04) : ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الاعمال (تليبي، 2022).



المصدر : بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

#### 2.4. سوء استخدام أموال الدعم :

يتسم هذا التحدي بـ تعقيد عالي وتأثير منخفض على التنمية الاقتصادية بسبب عدة مشاكل أهمها :

- عدم الشفافية: عدم وضوح معايير توزيع الدعم، مما يسمح بوجود ثغرات للمحسوبية والفساد.
- ضعف الرقابة: عدم وجود آليات فعالة لمراقبة كيفية استخدام المؤسسات لأموال الدعم.
- عدم الكفاءة: سوء توجيه أموال الدعم في بعض الأحيان نحو مشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية.



يظهر لنا من خلال الشكل التالي أن التمويل الذاتي لا يزال يمثل المصدر المهيمن لرأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. إلا أن الاعتماد على هذا المصدر يتراجع تدريجياً مع زيادة حجم المؤسسة، في حين تزداد فرص حصول المؤسسات الكبيرة على التمويل البنكي. وتعكس هذه الوضعية محدودية خيارات التمويل المتاحة للمؤسسات، خاصة الصغيرة منها، وصعوبة حصولها على التمويل الخارجي. ان هذا الشكل يؤكد لنا ضرورة تطوير النظام المالي والبنكي في الجزائر لتوفير آليات تمويل أكثر ملائمة لتلك المؤسسات الناشئة.

### 3.4. عدم الاستعانة بالمختصين:

يشكل هذا التحدي امرا بالغ الأهمية يتميز بتأثير عالي وتعقيد منخفض، بحيث تتجاهل العديد من هذه المؤسسات الاستفادة من خبرات المستشارين المتخصصين في مجال ريادة الأعمال مما يترتب عنه :

- ضعف القدرات الإدارية: عدم امتلاك المؤسسين للمهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بشكل فعال.
- ضعف التخطيط الاستراتيجي: عدم وجود رؤية واضحة حول مستقبل، ووضع اهداف للوصول اليها .
- ضعف التسويق والمبيعات: عدم القدرة على الترويج للمنتجات بشكل فعال والوصول إلى الأسواق المستهدفة.

### 4.4. ضعف ثقة المستهلك :

يمثل ضعف ثقة المستهلك في المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الناشئة تحدياً ذو تأثير منخفض وتعقيد منخفض ، بحيث يجبرهم على :

- تردد في الشراء: يفضل المستهلكون العلامات التجارية المعروفة ذات الجودة المضمونة.
- صعوبة في الولاء: لا يوجد ولاء كبير من قبل المستهلكين للمؤسسات الناشئة.
- ضعف في الانتشار: تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة في الوصول إلى المستهلكين والترويج لمنتجاتها وخدماتها.

## II. التحفيزات الجبائية كوسيلة لدعم المؤسسات الناشئة:

تُعد التحفيزات الجبائية أدوات استثنائية تستخدمها الدول لتحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، وهي مساعدات مالية غير مباشرة تتخذ شكل إعفاءات وتخفيضات ضريبية. تهدف إلى توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية، وتخضع لمقاييس محددة.

### 1. مفهوم التحفيزات الضريبية:

هي مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي يدخلها المشرع على القوانين الأصلية أو يحدتها في شكل إعفاءات وتشجيعات ضريبية لتحفيز وجذب الاستثمار، فالتحفيزات الضريبية ما هي إلا مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، وهي عادة تتمحور في طبيعة النشاط، مكان إقامته أو الإطار القانوني للمستفيد، بقصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجاً. (مزبان و مناصرة، 2015 ص 124)



كذلك تعرف التحفيزات الجبائية على أنها: مزايا ضريبية تمنح لبعض أفراد المجتمع وتمثل في حقيقتها تنازلات ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين الوطنيين والأجانب، من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم داخل الوطن، ويتمثل الإغراء عادة في محاولة إقناع هؤلاء المستثمرين بإمكانية استفادتهم من هذه الحوافز وتحقيق معدلات أرباح أعلى مقارنة بالاستثمارات المناظرة في أماكن أخرى (قايدي و بن منصور، 2021ص 187).

## 2. خصائص سياسة التحفيز الضريبي:

يمكننا تفصيلها من خلال الجدول التالي :

**الجدول 01: خصائص سياسة التحفيز الضريبي**

| الميزة                 | التفسير                                                                                                                                                                  |
|------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| إجراء اختياري          | للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين حرية الاختيار بين الاستجابة والرفض                                                                                                       |
| إجراء هادف             | من خلال تحفيز المستثمرين على ضخ أموالهم في القطاعات والأنشطة التي تسعى الدولة إلى ترقية وتطويرها.                                                                        |
| إجراء له مقاييس        | التحفيز الضريبي موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، بحيث انهم ملزمون باحترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع، مثل تحديد نوعية النشاط، أو الإقليم معين أو فئة معينة. |
| وسيلة تأثير على السلوك | تستخدم سياسة التحفيز الضريبي كوسيلة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات المنتجة ذات الأولوية.                                                                 |

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: (مزبان و مناصرة، 2015ص 124)

## 3. أهداف التحفيز الضريبي:

تنقسم الأهداف التحفيز الجبائي الى قسمين وهي كالتالي :

### 1.3 الأهداف الاقتصادية:

- تنمية الاستثمار، عن طريق تشجيع الحوافز الضريبية لتراكم رؤوس الأموال، عبر تخفيف الحوافز للعبء الضريبي، ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن أغلب المؤسسات لا تحقق أرباحًا مهمة في بداياتها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها، من خلال دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع لانعدام فرص إنتاج هذه المنتجات محليًا.
- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلاً، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة لتنوع النشاط الاقتصادي، ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، ما يؤدي لارتفاع عدد المكلفين بالضريبة، فيرتفع حجم الحصيلة الضريبية.



### 2.3. الأهداف الاجتماعية :

- توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، من خلال الحوافز الضريبية الموجهة لتشجيع التشغيل، وتحفيز المستثمرين على استخدام العنصر البشري بشكل أكبر في العملية الإنتاجية، مقارنة بالعوامل الأخرى.
- تحقيق التوازن الجهوي، من خلال الحوافز الضريبية الموجهة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في المناطق المعزولة، والتي يراد تنميتها ، لتقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصادياً..

### 4. مكونات التحفيز الضريبي (مزيان و مناصرة، 2015 ص 125-126):

تنحصر التحفيزات الضريبية في أربعة اشكال رئيسية هي :

#### 1.4. التخفيضات الضريبية:

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الأرباح، أي أنه يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة

#### 2.4. المعدلات التمييزية:

يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار، والعكس صحيح.

#### 3.4. نظام الاهتلاك:

يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، هذا القسط الذي كلما كان كبيراً، كلما قلة الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

#### 4.4. الإعفاء الضريبي:

رغم تكلفته على الخزينة العامة الذي يتسبب في نقص مواردها، فهو إجراء استثنائي لتحفيز الاستثمار، وتستفيد منه بشكل خاص المؤسسات كثيفة العمالة والاستثمارات طويلة الأجل التي تحتاج دعماً في بدايتها. لكن يجب على الدول الانتباه إلى أن الإعفاء الضريبي قد يؤدي إلى تفضيل أنواع معينة من الاستثمارات أو المؤسسات على غيرها. ولهذا يجب و من الضروري التمييز بين الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل، ومراعاة تأثير الإعفاء على المؤسسات الجديدة والقائمة لتحقيق العدالة.



## 5. التحفيزات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر وفق القوانين المالية:

ونوجزها في الجدول التالي:

## الجدول 02: التحفيزات الجبائية من خلال قوانين مالية 2020، 2021، 2022، 2023 .

| العنصر             | قوانين المالية                                                                                                                                                                                                                                                                                           |      |      |      |
|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------|------|------|
|                    | 2023                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | 2022 | 2021 | 2020 |
| الإعفاءات الضريبية | - إعفاء من الرسم على النشاط المهني.<br>- إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.<br>- إعفاء من الضريبة الجرافية الوحيدة.<br>- تمديد مدة الإعفاء الضريبي إلى 5 سنوات ( سنة إضافية في حالة التجديد).                                                                             |      |      |      |
| الدعم المالي       | - إنشاء صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة تحت عنوان " حساب تخصيص خاص في الخزينة يحمل رقم 302-150 ".<br>- لم يحدد أي دعم مالي جديد في هذا القانون.<br>- تم تخصيص ميزانية أكبر لدعم المؤسسات الناشئة في مختلف المجالات، مع التركيز على مجالات الابتكار والتكنولوجيا.                                       |      |      |      |
| الشروط             | - وجوب نشاط المؤسسة في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة.<br>- يجب أن تحمل المؤسسة علامة " مؤسسة ناشئة ".<br>- يجب الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.                                                                                                                                            |      |      |      |
| الإجراءات          | - لم يتم تحديد إجراءات محددة في قانون المالية 2020.<br>- تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة وإرفاق المستندات المطلوبة.<br>- الحصول على علامة " مؤسسة ناشئة " من اللجنة الوطنية للمؤسسات الناشئة.                                                                                 |      |      |      |
| الهدف              | - تشجيع الاستثمار في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة.<br>- خلق فرص عمل جديدة.<br>- تنويع الاقتصاد الوطني.<br>- تعزيز التنافسية التكنولوجية.<br>- تحفيز إنشاء المزيد من المؤسسات الناشئة.<br>- تعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.<br>- تطوير الاقتصاد المعرفي وتحويله إلى محرك رئيسي للنمو في البلاد. |      |      |      |

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: ( بحيري و كرفيس، 2023 ص 199-200)

وشعورا منه بأهمية الدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الناشئة من خلال الاقتصاد المعرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خفف قانون المالية لسنة 2023 التدابير المتعلقة بإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار دعم الاستثمار، من خلال ما يلي: (بحيري و كرفيس، 2023 ص 201)

- إعادة استثمار مبلغ يقدر بثلاثين بالمائة 30 % من هذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات، ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي.



- يقطع ما لا يزيد عن 30% من الأرباح القابلة للتوزيع لإعادة استثمارها خلال فترة الإعفاء، ويمكن ترحيل الاستثمار إلى السنوات اللاحقة ضمن المهلة المحددة. في حال تراكم المزايا الجبائية لعدة سنوات، كما تحسب فترة الأربع سنوات لإعادة الاستثمار بشكل منفصل لكل سنة ، ويتم إعادة الاستثمار في شكل:

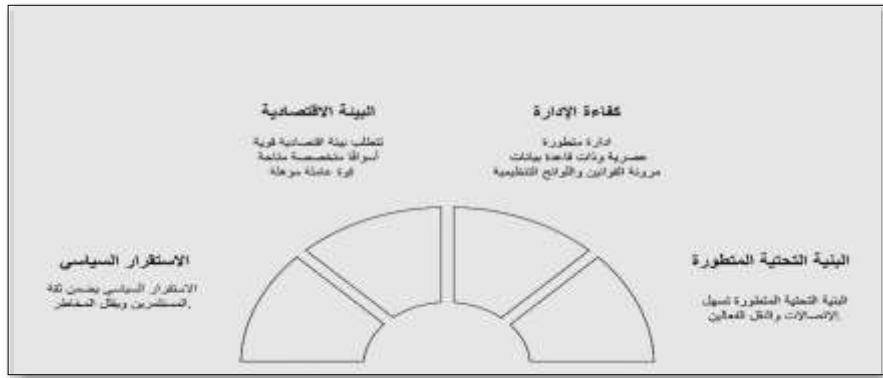
- اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات.
- اقتناء سندات التوظيف.
- شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة .
- المساهمة في رأسمال مؤسسة حاملة لعلامة مؤسسة ناشئة أو مؤسسة حاضنة.

كما أقر القانون المالي في مادته 11 تشجيع البحث وتطوير المؤسسات مدرجا مراجعة السقف من 100 مليون إلى 200 مليون دج، لحصص النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير، ومنح نفس الامتياز الجبائي على النفقات في إطار برامج الابتكار مع المؤسسات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة أو حاضنة أعمال.

6. متطلبات تأثير التحفيز الضريبية على الاستثمار في المؤسسات الناشئة: التحفيز الضريبي لا يمارس دور

حاسم في اتخاذ قرار الاستثمار، لكنه يمارس دوراً هاماً مكملاً لهذا القرار، بحيث :

الشكل (05): متطلبات تأثير التحفيز الضريبية على الاستثمار في المؤسسات الناشئة .



المصدر: من إعداد الباحثان حسب (مزيان و مناصرة، 2015)

بحيث ان : (مزيان و مناصرة، 2015 ص 129-130)

- **كفاءة الإدارة:** لا يقتصر تأثير التحفيز الضريبية على تقديم الإعفاءات فقط، بل تشترط أيضاً وجود كفاءة إدارة في تلك المؤسسات قادرة على استغلال هذه الإعفاءات بشكل فعال من خلال تخطيط مالي سليم والتعامل الشفاف مع الجهات الضريبية.
- **البيئة الاقتصادية:** يجب أن تكون البيئة الاقتصادية جاذبة للاستثمار، وتدعم نمو المؤسسات الناشئة، من خلال وجود أسواق متخصصة وقوى عاملة مؤهلة. فلا بد أن تكون هذه البيئة قادرة على استقطاب الاستثمارات التي تستجيب للتحفيز الضريبية.



- البنية التحتية المتطورة: تُعد البنية التحتية المتطورة ضرورية لفاعلية التحفيزات الضريبية، من خلال توفير اتصالات ووسائل نقل فعالة، مما يخفض تكاليف التشغيل ويزيد من الكفاءة والإنتاجية، كما يسهل الوصول إلى الأسواق بشكل أسرع.
- الاستقرار السياسي: يُعد الاستقرار السياسي ضروريًا لفاعلية التحفيزات الضريبية، فالمستثمرون يرغبون في بيئة سياسية مستقرة تحمي استثماراتهم وتقلل المخاطر. ففي ظل عدم الاستقرار السياسي، يتخوف المستثمرون من ضخ أموالهم.

### III. سياسات الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

#### 1. مفهوم الدعم الحكومي:

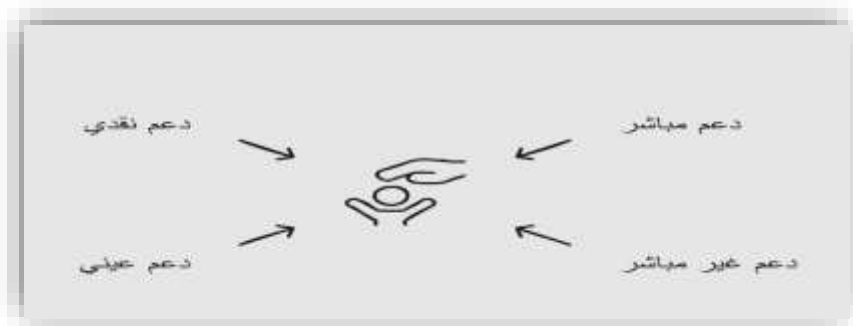
الدعم الحكومي هو: أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف تيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعره فيما لو تم الحصول عليه بدون دعم في السوق الحرة. (حنصال و بن أحمد، 2018 ص 112)

ويعتبر دعما الإجراء الحكومي الذي بمقتضاه يتم منح مزايا مالية للمنتجين أو المستهلكين يترتب عليه زيادة في دخولهم أو خفض لتكاليفهم، فيقتضي الدعم صرف الحكومة أو الهيئات التابعة لها القيمة المالية من ميزانيتها العمومية لصالح المستهلك أو المنتج، أو تخليها عن تحصيل مداخيل جبائية مستحقة. (بن شاعة، 2021 ص 755-756)

#### 2. أنواع الدعم الحكومي: (حنصال و بن أحمد 2018 ص 112-113)

تقدم الحكومة أشكالاً متنوعة لدعم المؤسسات الناشئة، كما هو موضح في الشكل التالي ، حيث انها تتراوح بين الدعم المباشر وغير المباشر والنقدي والعيني، وذلك بهدف تحفيز نموها وتذليل العقبات أمامها

الشكل ( 06 ) : اشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة



المصدر: (حنصال و بن أحمد 2018)



## 1.2. الدعم المباشر :

يتمثل الدعم المباشر في تخصيص مبالغ مالية مباشرة من الميزانية العامة للدولة، وتقديمها للمؤسسات الناشئة في شكل منح، وإعانات، وقروض ميسرة، أو دعم مباشر لبرامج التدريب والتأهيل. هذا الدعم يعمل على خفض التكاليف الأولية للمؤسسات الناشئة، ويساهم في تمويل عملياتها الأساسية في المراحل الأولى، مما يعزز سيولتها النقدية، ويزيد من قدرتها على الاستثمار والنمو، وبالتالي يشجع على إنشاء المزيد من المؤسسات ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

## 2.2. الدعم غير المباشر :

يكون على شكل تقديم مزايا مالية غير مباشرة، كالإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخفيضات الرسوم، وتقديم الخدمات الحكومية بأسعار مدعومة. هذه الإجراءات تعمل على تخفيف العبء المالي على المؤسسات الناشئة، وتزيد من أرباحها المحتملة وجاذبيتها للاستثمار، كما تخفف من حجم التكاليف التشغيلية للمؤسسات، مما يشجعها على الإنتاج ويحسن من قدرتها التنافسية.

## 3.2. الدعم النقدي:

يتجسد هذا النوع على شكل تقديم مبالغ مالية نقدية مباشرة للمؤسسات أو رواد الأعمال، إما في شكل منح أو قروض ميسرة موجهة لتكاليف معينة أو بشكل عام. هذا الدعم يعزز السيولة المالية، يساعد على خلق المزيد من الأنشطة الاقتصادية، ويساعد رواد الأعمال على بدء مشاريعهم دون الاعتماد الكامل على التمويل الذاتي.

## 4.2. الدعم العيني:

يشمل الدعم العيني تقديم سلع أو خدمات مباشرة للمؤسسات، كتوفير فضاءات عمل مدعومة بتجهيزات ومعدات، خدمات استشارية وتدريبية مجانية، وتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية. هذا الدعم يقلل التكاليف التشغيلية للمؤسسات، ويوفر عليها بعض التكاليف الأولية ويجعلها أكثر قدرة على التركيز على نشاطها الأساسي، بما يساهم في تطوير أدائها وتنافسيتها.

## 3. هيئات الدعم الحكومي المساندة للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

لتعزيز نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر، أنشأت الدولة عدة هيئات داعمة، أهمها وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، المسؤولة عن تطوير بيئة ريادة الأعمال الى جانب صندوق تمويل لغرض توفير التمويل اللازم للمشاريع المبتكرة، بالإضافة إلى منصات التمويل الجماعي، وسوف نستعرض تلك الهيئات كما يلي :

## 1.3. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة:

تجسيدا للأهمية المتزايدة للمؤسسات الناشئة كمحركات للتنمية الاقتصادية، تم اعتماد وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في أوت 2020، بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-01، لتكون بذلك أول وزارة من نوعها في الجزائر والمنطقة العربية، حيث تهدف إلى تطوير اقتصاد المعرفة وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار



في المجالات الحديثة. تضطلع الوزارة بمهمة إنشاء بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لتطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة في مجالات التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب الجزائري. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الوزارة لتوفير الدعم المالي والتمويلي اللازم للمشاريع الريادية المبتكرة، وتعاون مع جهات محلية ودولية لتبادل الخبرات، وهي تعمل حاليًا على إطلاق منصة المقاول الذاتي بعد اعتمادها للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي.

وفي إطار تفعيل عمل الوزارة، تم إنشاء إدارة مركزية تابعة لها، بموجب المرسوم التنفيذي 20-55، تختص باقتراح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالمؤسسات الناشئة، وأي تدبير محفز لإنشائها وتطويرها، وتحسين تنافسيتها. كما تضم هذه الإدارة مديرتين فرعيتين: المديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة، والمديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

### 2.3. صندوق تمويل المؤسسات والشركات الناشئة: (بحيري وكريس، 2023 ص 202)

تم إنشاء "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة" بموجب المادة 68 من قانون المالية 2020، كحساب تخصيص خاص برقم 150-302، حيث يعتبر الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة الأمر الرئيسي بصرفه. ويعرف أيضًا بصندوق الشركات الناشئة الجزائرية (ASF Algerian Startup Fund) وهو شركة رأس مال مخاطر عمومية على شكل شركة مساهمة، تتكفل بتمويل المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، برأس مال مملوك أو شبه مملوك، وذلك بالتعاون بين وزارة المؤسسات الناشئة وستة بنوك عمومية. يهدف الصندوق إلى تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات مبتكرة في مختلف المجالات، ودفعهم لدخول عالم الشغل بأسلوب يعتمد على تجسيد الأفكار في وقت قصير وبأقل جهد، وتقديم المرافقة اللازمة.

### 3.3. منصات التمويل الجماعي:

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، في مادته 45، إنشاء منصات لمستشارين في مجال الاستثمار التساهمي عبر الإنترنت، وتكفلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بوضع شروط اعتمادها. تهدف هذه المنصات إلى تسهيل استثمار أموال الجمهور في المشاريع التساهمية، ويمكن أن يتمتع بصفة مستشار في هذا المجال الشركات التجارية والوسطاء المعتمدون في البورصة، ويُحدد نظام من اللجنة شروط الاعتماد والممارسة. (بحيري وكريس، 2023 ص 203). وفي عام 2019، أطلقت منصة "INVEST" كأول منصة للتمويل الجماعي في الجزائر من قبل مؤسسات فرنسية جزائرية، بهدف ربط الشباب الحاملين للمشاريع المبتكرة مع المستثمرين المحتملين، وتوفير المنصة التمويل التقليدي والدفع الإلكتروني. وتهدف هذه المنصة إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع الناشئة والمبتكرة بالجزائر، وتعمل على توفير بيئة آمنة للمعاملات المالية.



#### IV. دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة:

من خلال الشكل الهرمي التالي يتضح لنا دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعمل المؤسسات الناشئة على تعزيز النمو والابتكار مع تبني ممارسات صديقة للبيئة، مما يجعلها أداة للتغيير الهيكلي في الاقتصادات.

الشكل (07): العلاقة المؤسسات الناشئة بالتنمية المستدامة .



المصدر: من اعداد الباحثان حسب (بن عياد، 2022)

يُقدم الشكل تصوراً هرمياً يوضح العلاقة التكاملية بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة، حيث يمثل كل مستوى دائرة متداخلة مع الأخرى، وتعكس هذه الدوائر كيفية مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحيث (بن عياد، 2022 ص 171-172):

##### 1. التنمية المستدامة :

يمثل هذا البعد جوهر الشكل بأكمله، فالتنمية المستدامة ليست مجرد نمو اقتصادي، بل هي رؤية شاملة للتنمية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والبيئية. هذا يعني أن أي نشاط اقتصادي، بما في ذلك أنشطة المؤسسات الناشئة، يجب أن يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

##### 2. التأثير الاقتصادي:

حيث تساهم في خلق فرص العمل، ورفع القيمة المضافة، وتخفيف الابتكار، فهي لا تقتصر على الربح بل تساهم في تحقيق أهداف مجتمعية أوسع. ونتيجة لذلك، يزداد الدخل المتاح للأفراد، وتحسن القدرة الشرائية، ويتعزز النمو الاقتصادي. كما أن هذه المؤسسات، من خلال تبنيها للابتكار والتكنولوجيا، تخلق قيمة مضافة للاقتصاد، وتساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يزيد القدرة التنافسية ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

##### 3. التغيرات الهيكلية والنمطية:

لتحقيق التنمية المستدامة لابد من تغيير النمط الاقتصادي التقليدي الذي يركز على استنزاف الموارد الطبيعية الى النمط الاقتصادي الحديث يركز على الابتكار والتطور التكنولوجي. وتُعدّ المؤسسات الناشئة الأداة الرئيسية لتحقيق تلك التحولات الهيكلية والنمطية في الاقتصادات، عن طريق تقديم منتجات وخدمات جديدة تغير من أنماط الإنتاج

وتعيد توجيه الاستهلاك. كما يساهم هذا التحول في إنشاء اقتصادات أكثر استدامة، حيث تعتمد الأنشطة الاقتصادية على المعرفة والابتكار بدلاً من الموارد الطبيعية، بما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وقابلاً للاستمرار.

#### 4. التوازن البيئي :

تهدف المؤسسات الناشئة من خلال ممارساتها الصديقة للبيئة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وهو ما يدعم التنمية المستدامة بيئياً. ويساهم هذا التوجه في تقليل التكاليف الاقتصادية على المدى الطويل، وخلق فرص جديدة للنمو والابتكار في الاقتصاد الأخضر (رجب، زروقي، و يحي باي، 2020 ص 22) .

#### V. أمثلة عن بعض المؤسسات الناشئة المساهمة في التنمية المستدامة:

الشكل ( 08): ترتيب المؤسسات الناشئة في الجزائر والتعريف بها حسب موقع Startup Ranking

| Rank  | Startup        | SR Score | Description                                                                                                 | Country Rank |
|-------|----------------|----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|
| 1,134 | Yassir YASIR   | 55.937   | Enhancing the way services are provided in Africa. - Yassir is the leading super App for on demand, rid ... | 1            |
| 2,358 | Legal doctrine | 41.867   | The largest legal fund in francophone Africa - Legal Doctrine is a legaltech start-up, publisher ...        | 2            |
| 3,696 | Siamois QCM    | 36.067   | La première plateforme de QCM Médecine en Algérie - Siamois QCM is an E-training platform for Algerian ...  | 3            |

المصدر: <https://www.startupranking.com/top/algeria>

#### 1. مؤسسة Yassir :

جمع تطبيق يسير 150 مليون دولار من تمويل السلسلة B من كبار المستثمرين العالميين، بما في ذلك BOND، و Y Combinator، و DN Capital، و Dorsal Capital، و Quiet Capital، و Stanford Alumni Ventures.

ويجعل هذا الاستثمار يسير الشركة الناشئة الأكثر قيمة في شمال إفريقيا، مما يُشكل مصدر فخر للجزائر ويمثل خرقاً مفتوحاً لتمويل الشركات الناشئة الجزائرية.

ويخطط يسير لتوسيع نطاق عمله في المنطقة بعد جمع التبرعات، مع التركيز على أن يصبح أول تطبيق SuperApp يحقق اعتماداً جماعياً.



وحقق يسير نجاحًا كبيرًا في منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) وأجزاء من إفريقيا الناطقة بالفرنسية، ويخدم أكثر من 8 ملايين مستخدم في ستة دول و45 مدينة. وتُدر خدمات يسير إيرادات لأكثر من 100.000 شريك، بما في ذلك السائقون والسعاة والتجار وتجار الجملة وغيرهم. ويقدم يسير أيضًا حلولًا للدفع عبر الهاتف المحمول للمستهلكين الأفارقة، مُستفيدًا من انتشار الإنترنت عبر الهاتف المحمول في القارة.

## 2. مؤسسة Alami Perma:

هي شركة ناشئة ذات تأثير اجتماعي وبيئي، حلولًا مبتكرة للزراعة المستدامة والتعليم البيئي في الجزائر. وقد تأسست الشركة من قبل أويشر صافية، مهندسة زراعية، وتهدف إلى بذور بدور المواطن البيئي الجزائري، بحيث تُركز هذه الشركة على الزراعة الحضرية، حيث تُنشئ مساحات إنتاجية ورفاهية للموظفين بمساحة 500-600 متر مربع. وتستخدم الشركة الزراعة الصحية، بدلاً من العضوية، لضمان عدم استخدام المبيدات الحشرية. وتُظهر الدراسات أن الزراعة المستدامة أكثر إنتاجية بخمس مرات من الزراعة التقليدية، مع استخدام ضعف العمالة. تُقدم الشركة نموذجًا فريدًا للزراعة المستدامة والتعليم البيئي في الجزائر، مما يُساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة.

## الخاتمة:

ختامًا أظهرت النتائج أنّ التحفيزات الجبائية والدعم الحكومي لهما دور هام في تفعيل جهاز المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث تُساعد فيما يلي:

- زيادة عدد المؤسسات الناشئة، حيث أظهرت النتائج أنّ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر قد ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التحفيزات الجبائية والدعم الحكومي المقدم.
- خلق فرص العمل، فالمؤسسات الناشئة تُساهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب.
- زيادة الابتكار، حيث أنّ التحفيزات والدعم تُساعد على تشجيع الابتكار في المؤسسات الناشئة، من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة.
- تُساهم التحفيزات الجبائية والدعم الحكومي في تحسين بيئة الأعمال المناسبة لنمو المؤسسات الناشئة. وعليه توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

- يجب على الحكومة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس وتشغيل المؤسسات الناشئة.
- يجب على الحكومة الجزائرية الاستثمار في تقوية وتطوير البنية التحتية، خاصةً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال استحداث قواعد بيانات متخصصة لخلق بيئة مناسبة لنمو المؤسسات الناشئة.
- السعي لزيادة الوعي بأهمية المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في أوساط الشباب.



- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في دعم المؤسسات الناشئة وسن التشريعات لاحتواء تلك المؤسسات.
- توسيع نطاق الدعم الحكومي ليشمل جميع القطاعات، ورفع قيمة التحفيزات الجبائية للمؤسسات الناشئة، من خلال مراجعة التحفيزات المقدمة لهذه المؤسسات وجعلها أكثر فعالية.
- تطوير برامج تدريبية لرفع مهارات وكفاءات أصحاب المؤسسات الناشئة على يد مكونين من دول متطورة .

### قائمة المراجع:

- حنصال أبوبكر ، و بن أحمد سعدية. ( 2018). "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية". مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة .
- بن داية آسيا. (2022). "تعزيز انطلاقة المؤسسات الناشئة في الجزائر بين ضعف صناعة رأس المال المخاطر ومحدودية حاضنات الأعمال: واقع وآفاق". تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر (المجلد 01). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
- بن شاعة الحاج. ( 2021). "آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي". المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- قارة أمال ، و حموش جميلة. (2022). " حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار للمؤسسات الناشئة في الجزائر ". تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر (المجلد 01). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
- عبد الحميد أمير. (2022). "المؤسسات الناشئة ودورها في دفع عجلة التنمية. المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة". الجزائر: فرقة التكوين الجامعي " المرفق العمومي والتنمية المستدامة " - كلية الحقوق - جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة.
- منهوم بلقاسم ، و خيسي نور الدين. (2022). " رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة لدعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة شركة Sofinance ". تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر (المجلد 01). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
- فايدي بومدين ، و بن منصور موسى. (2021). "دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريج". مجلة الاقتصاد الجديد.
- بن عياد جلييلة. (2022). "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية". مجلة الدراسات القانونية.



- بن فاضل وسيلة ، و طافر زهير. (2022). " هياكل دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر ودورها في بناء رأسمائها الاجتماعي ". تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر (المجلد 01). قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
- مزيان سعدية ، و مناصرة سميرة. (2015). "مساهمة التحفيز الضريبية للآليات التمويلية الداعمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
- زباني عبد الحق ، و هوار زهرة. (2022). " مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية". مجلة دراسات اقتصادية.
- بحيري قادة ، و كرفيس فاطمة الزهراء. (2023). " التحفيز الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع الإشارة إلى صندوق المؤسسات الناشئة". مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد.
- رجب لطيفة ، زروقي رياض ، و يحي باي نجا. (2020). " اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: محل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة". مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية.
- سباش ليندة. (2017). " واقع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية: دراسة في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التمويل ودعم التنمية بالجزائر - الفترة من 2010 إلى 2016". مجلة السياسة العالمية.
- تبليي ياسين. (2022). " دراسة تحليل للعوامل المؤثرة في نجاح او فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر". أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة.